



المشاركة الانتخابية والثقة في المؤسسات التمثيلية بالمغرب:

في ضوء الانتخابات التشريعية لسنة 2026

د. إسماعيل أكنكو

دكتور في العلوم القانونية والسياسية

كلية الحقوق السويسي - جامعة محمد الخامس الرباط

المغرب

الملخص:

يتناول هذا المقال إشكالية ضعف المشاركة الانتخابية في المغرب من خلال بحث العلاقة بين المشاركة الانتخابية ومستوى الثقة في المؤسسات التمثيلية، وذلك في ضوء الانتخابات التشريعية لسنة 2026. وينطلق البحث من اعتبار المشاركة الانتخابية إحدى الآليات الأساسية لتجسيد المواطنة السياسية وتحقيق التمثيلية الديمقراطية، في حين تمثل الثقة في المؤسسات عنصراً مؤثراً في علاقة المواطن بالمؤسسات المنتخبة ومدى انخراطه في العملية السياسية. ويسعى المقال إلى تحليل الإطار الدستوري والقانوني والمؤسسي المؤطر للمشاركة الانتخابية في المغرب، ورصد تطور المشاركة الانتخابية، مع بحث العوامل المرتبطة بتراجعها، ولا سيما ما يتصل بمستوى الثقة في المؤسسات التمثيلية والأحزاب السياسية والعملية الانتخابية. ويعتمد البحث على المنهج القانوني التحليلي، مدعوماً بالمنهج الوصفي والاستفادة من المعطيات الانتخابية والدراسات والاستطلاعات ذات الصلة. كما يناقش مدى قدرة الإطار القانوني والمؤسسي القائم على تعزيز الثقة والمشاركة السياسية، وصولاً إلى تحديد أهم المداخل الكفيلة بتقوية العلاقة بين المواطن والمؤسسات التمثيلية والحد من مظاهر العزوف الانتخابي. ويخلص البحث إلى أهمية مقارنة ضعف المشاركة الانتخابية باعتبارها ظاهرة متعددة الأبعاد، لا يمكن اختزالها في عامل واحد، مع إبراز الدور الذي يمكن أن تؤديه الثقة المؤسسية والإصلاحات القانونية والمؤسسية في تعزيز الانخراط في العملية الانتخابية.

الكلمات المفتاحية: المشاركة الانتخابية-العزوف الانتخابي-الثقة المؤسسية-المؤسسات التمثيلية-المشاركة السياسية



Declining Electoral Participation in Morocco and Eroding Trust in Representative Institutions : A Study in Light of the 2026 Legislative Elections

Abstract

This article examines the issue of declining electoral participation in Morocco by exploring the relationship between electoral participation and the level of trust in representative institutions, in light of the 2026 legislative elections. The study considers electoral participation as one of the fundamental mechanisms for exercising political citizenship and achieving democratic representation, while institutional trust constitutes an influential factor in citizens' relationship with elected institutions and their engagement in the political process. The article seeks to analyze the constitutional, legal, and institutional framework governing electoral participation in Morocco, while tracing its evolution and examining the factors associated with its decline, particularly those related to the level of trust in representative institutions, political parties, and the electoral process. The study adopts a legal-analytical approach, supported by a descriptive approach and drawing on electoral data, relevant studies, and surveys. It also examines the extent to which the existing legal and institutional framework can strengthen trust and political participation, with a view to identifying key approaches capable of reinforcing the relationship between citizens and representative institutions and reducing electoral abstention. The study concludes by emphasizing the importance of approaching declining electoral participation as a multidimensional phenomenon that cannot be attributed to a single factor, while highlighting the potential role of institutional trust and legal and institutional reforms in enhancing citizens' engagement in the electoral process.



مقدمة:

تعد المشاركة الانتخابية من أبرز صور ممارسة المواطنة السياسية، وأحد المرتكزات الأساسية التي تقوم عليها الديمقراطية التمثيلية، باعتبارها الآلية التي يساهم من خلالها المواطنون في اختيار ممثليهم وتحديد المؤسسات المنتخبة. ولا تقتصر أهمية المشاركة الانتخابية على ممارسة حق التصويت، وإنما تمتد إلى تعزيز شرعية المؤسسات التمثيلية وترسيخ الصلة بين المواطن ومؤسسات الدولة. ومن ثم، فإن تراجع الإقبال على المشاركة الانتخابية يطرح تساؤلات متعددة حول طبيعة العلاقة القائمة بين المواطنين والمؤسسات السياسية، ومدى فاعلية آليات المشاركة المتاحة في تعزيز الانخراط في الحياة العامة.

وفي هذا الإطار، تبرز الثقة في المؤسسات التمثيلية باعتبارها أحد العناصر المهمة في فهم سلوك المواطنين تجاه العملية الانتخابية¹. فالثقة في البرلمان والأحزاب السياسية والمؤسسات المنتخبة ترتبط، بدرجات متفاوتة، بتصور المواطن لمدى فاعلية المؤسسات وقدرتها على الاستجابة لتطلعاته وتمثيل مصالحه. ومن هذا المنظور، يمكن أن يشكل تراجع الثقة عاملاً من العوامل المرتبطة بضعف المشاركة الانتخابية، دون أن يعني ذلك اختزال الظاهرة في هذا العامل وحده، بالنظر إلى تعدد محدداتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

وتكتسي هذه الإشكالية أهمية خاصة في الحالة المغربية، في ظل استمرار النقاش حول المشاركة السياسية وعلاقة المواطنين بالمؤسسات التمثيلية. كما تتيح الانتخابات التشريعية لسنة 2026 مناسبة ملائمة لإعادة طرح هذه الإشكالية، من خلال تحليل مستوى المشاركة الانتخابية والبحث في دلالاتها، وربطها بمسألة الثقة في المؤسسات التمثيلية، مع استحضار الإطار الدستوري والقانوني والمؤسسي الذي يؤطر ممارسة الحق في الانتخاب والمشاركة السياسية.

وتنبع أهمية هذا المقال من محاولته مقارنة ضعف المشاركة الانتخابية من زاوية تجمع بين البعد القانوني والبعد السياسي، بحيث لا يقتصر التحليل على رصد نسب المشاركة، وإنما يسعى إلى بحث العلاقة بين الإطار المؤسسي المنظم للعملية الانتخابية ومستوى الثقة في المؤسسات التمثيلية². كما يهدف إلى الوقوف على مدى قدرة الآليات القانونية والمؤسسية القائمة على توفير شروط من شأنها تعزيز المشاركة السياسية وتقوية علاقة المواطن بالمؤسسات المنتخبة.

وتأسيساً على ما سبق، تتمحور الدراسة حول الإشكالية الآتية:

إلى أي حد يرتبط ضعف المشاركة الانتخابية في المغرب بتراجع الثقة في المؤسسات التمثيلية؟

تتفرع عن هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات، من أهمها: ما طبيعة الإطار الدستوري والقانوني والمؤسسي المؤطر للمشاركة الانتخابية في المغرب؟ وما دلالات تطور المشاركة الانتخابية في ضوء الانتخابات التشريعية لسنة 2026؟ وإلى أي حد يمكن اعتبار الثقة في المؤسسات التمثيلية أحد العوامل المفسرة لضعف المشاركة؟ ثم ما مدى قدرة الإطار المؤسسي والقانوني القائم على تعزيز الثقة والمشاركة السياسية؟

وبناء عليه، سيتم تقسيم هذا البحث إلى مبحثين؛ يتناول الأول الإطار القانوني والمؤسسي للمشاركة الانتخابية وعلاقته بالثقة في المؤسسات التمثيلية، بينما يخصص الثاني لدراسة ضعف المشاركة الانتخابية في المغرب ودلالاته في ضوء الانتخابات التشريعية لسنة 2026، وآفاق تعزيز الثقة والمشاركة السياسية.

¹ سمات السلوك الانتخابي للطبقة الوسطى بالمغرب، دراسة ميدانية من إعداد محمد باسك منار، منشورات مركز تكامل للدراسات والأبحاث ص 6.

² 18 – Duverger, Maurice, Institutions politiques et droit constitutionnel. Paris, Presses Universitaires de France, 1980-1982 – 2 vol. p : 9



المبحث الأول: الإطار القانوني والمؤسسي للمشاركة الانتخابية في المغرب

تشكل المشاركة الانتخابية إحدى الركائز الأساسية للممارسة الديمقراطية، باعتبارها الوسيلة التي يمارس من خلالها المواطنون حقهم في المساهمة في اختيار ممثليهم وتحديد المؤسسات المنتخبة. وقد أحاط المشرع المغربي ممارسة هذا الحق بمجموعة من مقتضيات الدستورية والقانونية والمؤسسية، بهدف ضمان نزاهة العملية الانتخابية وتنظيم شروط المشاركة فيها.

وانطلاقاً من أهمية الإطار المؤطر للمشاركة الانتخابية في فهم طبيعة العلاقة بين المواطن والمؤسسات التمثيلية، يتناول هذا المبحث الأسس الدستورية والقانونية المنظمة للمشاركة الانتخابية، قبل الوقوف على دور المؤسسات والأحزاب السياسية في تأطير المواطنين وتعزيز انخراطهم في العملية الانتخابية.

المطلب الأول: التأصيل الدستوري والقانوني للحق في المشاركة الانتخابية

يعد الحق في المشاركة الانتخابية من الحقوق السياسية الأساسية التي تكرسها الأنظمة الدستورية الحديثة، باعتباره إحدى الوسائل الرئيسية لممارسة المواطنة والمساهمة في اختيار ممثلي الأمة. وقد أقر الدستور المغربي هذا الحق ضمن منظومة الحقوق والحريات، وأحاط ممارسته بمجموعة من المبادئ والضمانات التي تهدف إلى تكريس حرية الاختيار ونزاهة العملية الانتخابية.

كما عمل المشرع المغربي على ترجمة هذه المبادئ الدستورية من خلال مجموعة من القواعد القانونية المنظمة للعملية الانتخابية، بما يحدد شروط ممارسة الحق في التصويت والضوابط المؤطرة له. وعليه، سيتم تناول هذا المطلب من خلال بيان الأسس الدستورية للحق في المشاركة الانتخابية، ثم الوقوف على أهم مقتضيات القانونية المنظمة لممارسته³.

الفقرة الأولى: المشاركة الانتخابية كحق دستوري ومظهر للمواطنة

تحتل الانتخابات مكانة محورية في النظام الدستوري المغربي، باعتبارها إحدى الآليات الأساسية لممارسة السيادة الشعبية وتجسيد التمثيلية الديمقراطية. فالانتخابات لا تمثل مجرد إجراء دوري لاختيار ممثلي المواطنين، وإنما تشكل وسيلة لإسناد الشرعية للمؤسسات المنتخبة وربط ممارسة السلطة بالإرادة الشعبية. وفي هذا الإطار، نص الفصل الثاني من دستور المملكة لسنة 2011 على أن السيادة للأمة، تمارسها مباشرة بالاستفتاء، وبصفة غير مباشرة بواسطة ممثليها، بما يؤسس للعلاقة الدستورية بين الإرادة الشعبية والمؤسسات التمثيلية⁴.

ويكتسي الحق في المشاركة الانتخابية، في هذا السياق، طبيعة خاصة ضمن منظومة الحقوق السياسية، لكونه يتيح للمواطن الانتقال من مجرد التمتع بالحقوق إلى المساهمة الفعلية في الحياة العامة. وقد كرس الفصل الثلاثون من الدستور هذا الحق، من خلال التنصيص على أن لكل مواطن ومواطنة الحق في التصويت والترشح للانتخابات، وفق الشروط والكيفيات التي يحددها القانون. ويعكس هذا المقتضى اعتبار المشاركة الانتخابية أحد مظاهر المواطنة السياسية، وأداة تمكن المواطن من الإسهام في اختيار ممثليه وفي تشكيل المؤسسات التي تتولى ممارسة الوظائف التمثيلية.

كما يرتبط الحق في المشاركة الانتخابية بمبدأ المساواة في ممارسة الحقوق السياسية، إذ إن تمكين المواطنين من التصويت والترشح وفق قواعد موحدة يشكل أحد الشروط الأساسية لتحقيق تمثيلية تعكس الإرادة الشعبية. ومن ثم، فإن القيمة الديمقراطية للانتخابات لا تتحدد فقط بوجود إطار قانوني يضمن الحق في المشاركة، وإنما ترتبط كذلك بمدى إقبال المواطنين على ممارسة هذا الحق بصورة فعلية، ومدى توفر الشروط التي تجعل العملية الانتخابية وسيلة حقيقية للتعبير عن الإرادة الشعبية⁵.

³ القانون التنظيمي رقم 27.11 المتعلق بمجلس النواب (والتعديلات اللاحقة له بموجب القانون التنظيمي رقم 53.25)

⁴ دستور سنة 2011.

⁵ انظر في هذا الصدد ليلة محمد كامل، 1971 القانون الدستوري دار الفكر العربي القاهرة ص 688.



ومن زاوية أخرى، تمثل المشاركة الانتخابية حلقة أساسية في بناء العلاقة بين المواطن والمؤسسات التمثيلية؛ فالمواطن لا يختار ممثليه فحسب، وإنما يمنحهم من خلال مشاركته الانتخابية سندا تمثيليا لممارسة مهامهم. ولذلك، فإن ضعف المشاركة قد يثير تساؤلات حول مدى اتساع قاعدة التمثيل الشعبي للمؤسسات المنتخبة، وحول طبيعة العلاقة التي تربط المواطنين بهذه المؤسسات، دون أن يعني ذلك بالضرورة أن ضعف المشاركة يعود إلى سبب واحد أو إلى عامل محدد.

وعليه، فإن التكريس الدستوري للحق في التصويت والترشح يوفر الأساس القانوني لممارسة المشاركة الانتخابية، لكنه لا يكفي بمفرده لضمان الإقبال الفعلي عليها. فبين الحق الانتخابي باعتباره ضمانا دستورية والمشاركة باعتبارها ممارسة فعلية مسافة تستدعي البحث في العوامل المؤثرة في سلوك الناخبين. وفي هذا السياق، تبرز الثقة في المؤسسات التمثيلية باعتبارها أحد العناصر التي يمكن أن تسهم في تفسير مستوى الانخراط في العملية الانتخابية⁶، وهو ما يقتضي الانتقال من دراسة الأساس الدستوري للحق إلى بحث الإطار القانوني والمؤسسي الذي ينظم ممارسته ويؤثر في فعاليته.

الفقرة الثانية: الإطار القانوني المنظم للمشاركة الانتخابية

لم يكتفِ المشرع المغربي بالتكريس الدستوري للحق في المشاركة الانتخابية، وإنما عمل على وضع إطار قانوني يحدد شروط ممارسته والضوابط المنظمة لمراحل العملية الانتخابية. ويشكل القانون التنظيمي رقم 27.11 المتعلق بمجلس النواب⁷، إلى جانب النصوص القانونية والتنظيمية ذات الصلة، الإطار الأساسي المؤطر للانتخابات التشريعية، بما يتضمنه من مقتضيات تتعلق بالقيد في اللوائح الانتخابية، وشروط التصويت والترشح، وتنظيم العمليات الانتخابية، والضمانات المرتبطة بتراهتها وشفافيتها.

ويُعد التسجيل في اللوائح الانتخابية من الشروط الأولية لممارسة الحق في التصويت، إذ لا يمكن للمواطن ممارسة هذا الحق إلا في إطار القواعد المحددة قانونا للقيد في اللوائح الانتخابية. وقد نظم المشرع المغربي عملية إعداد ومراجعة اللوائح الانتخابية⁸، بما يسمح بضبط الهيئة الناجبة وتحيين بياناتها، مع إقرار آليات للطعن والتصحيح عند وجود أخطاء أو اعتراضات. وتكتسي هذه المرحلة أهمية خاصة، باعتبارها تمثل المدخل القانوني لممارسة المواطن لحقه الانتخابي، كما أن سهولة الولوج إلى التسجيل ودقة اللوائح يمكن أن تؤثر في مدى إمكانية ممارسة هذا الحق بصورة فعلية.

أما ممارسة حق التصويت، فقد أحاطها المشرع بمجموعة من القواعد التي تحدد شروط الناخب وكيفية مشاركته في الاقتراع، وتنظم سير العملية الانتخابية داخل مكاتب التصويت. ويستند النظام الانتخابي في هذا المجال إلى مجموعة من المبادئ التي تهدف إلى ضمان حرية الناخب في اختيار ممثليه وسلامة التعبير عن إرادته، بما يجعل ممارسة التصويت مرتبطة بضمانات قانونية تتجاوز مجرد السماح بالمشاركة إلى حماية حرية الاختيار أثناء العملية الانتخابية.

وفيما يتعلق بالانتخابات التشريعية، فقد خصها المشرع بإطار قانوني ينظم انتخاب أعضاء مجلس النواب ويحدد الدوائر الانتخابية وكيفية توزيع المقاعد وشروط الترشح والحملة الانتخابية وعمليات الاقتراع وإعلان النتائج. ويكتسي هذا التنظيم أهمية خاصة بالنظر إلى أثر القواعد الانتخابية في طبيعة التمثيلية الناتجة عن الاقتراع، وفي العلاقة التي تنشأ بين الناخبين والممثلين المنتخبين. ومن ثم، فإن دراسة المشاركة الانتخابية لا تنفصل عن دراسة القواعد التي تحدد كيفية تحويل أصوات الناخبين إلى تمثيلية داخل المؤسسة التشريعية.

ولمواجهة المخاطر التي قد تمس سلامة العملية الانتخابية، أقر المشرع المغربي مجموعة من الضمانات القانونية الرامية إلى حماية نزاهة الاقتراع وشفافيته. وتشمل هذه الضمانات تنظيم الحملة الانتخابية، وضبط استعمال الوسائل والإمكانات المرتبطة بها، وتأطير عملية

⁶ الباز داوود، حق المشاركة في الحياة السياسية، منشأة المعارف الإسكندرية دون سنة الطبع ص 18.

⁷ القانون التنظيمي رقم 27.11 المتعلق بمجلس النواب

⁸ القانون رقم 57.11 المتعلق باللوائح الانتخابية العامة وعمليات الاستفتاء واستعمال وسائل الاتصال السمعي البصري العمومية خلال الحملات الانتخابية العامة وعمليات الاستفتاء واستعمال وسائل الاتصال السمعي البصري خلال الحملات الانتخابية والاستفتاءات



التصويت وفرض الأصوات وإعلان النتائج، فضلاً عن إقرار آليات للطعن في العمليات والنتائج الانتخابية أمام الجهات القضائية المختصة. كما يترتب عن مخالفة بعض القواعد الانتخابية قيام مسؤوليات وجزاءات قانونية، بما يعكس أهمية حماية الإرادة الانتخابية من مختلف أشكال التأثير غير المشروع⁹.

وتكشف هذه المقتضيات عن سعي الإطار القانوني المغربي إلى توفير الشروط الضرورية لممارسة الحق الانتخابي وضمان سلامة العملية الانتخابية، غير أن وجود الضمانات القانونية لا يعني بالضرورة تحقق المشاركة الفعلية بمستويات مرتفعة. فمدى فعالية هذه القواعد لا يقاس فقط بقدرتها على تنظيم العملية الانتخابية، وإنما أيضاً بمدى مساهمتها في توفير بيئة انتخابية تعزز ثقة المواطن في العملية ومؤسساتها ومخرجاتها. ومن هنا تبرز أهمية الانتقال من دراسة القواعد المنظمة للمشاركة إلى بحث دور المؤسسات والأحزاب السياسية في تأطير المواطنين وتعزيز انخراطهم في الحياة السياسية.

المطلب الثاني: المؤسسات التمثيلية وأثرها في تعزيز المشاركة السياسية

لا تكتمل المشاركة السياسية بمجرد ضمان الحق في التصويت ووضع القواعد القانونية المنظمة للعملية الانتخابية، وإنما تتوقف كذلك على طبيعة العلاقة التي تنشأ بين المواطن والمؤسسات المنتخبة عن الانتخابات. فالمؤسسات التمثيلية، وفي مقدمتها البرلمان، تضطلع بدور أساسي في ترجمة الإرادة الانتخابية إلى ممارسة فعلية للسلطة، كما تشكل الأحزاب السياسية حلقة وصل بين المواطنين والمؤسسات من خلال التأطير والتعبئة والمساهمة في تنظيم المشاركة السياسية¹⁰.

وتتجاوز وظيفة هذه المؤسسات مجرد ممارسة الاختصاصات الدستورية والقانونية المخولة لها، لتشمل المساهمة في ترسيخ الثقة في العمل السياسي والمؤسسي، من خلال فعالية الأداء، والاستجابة لإنتظارات المواطنين، والشفافية، والمساءلة. وكلما شعر المواطن بوجود صلة فعلية بين مشاركته الانتخابية وأداء المؤسسات التي أفرزتها، ازدادت أهمية المشاركة باعتبارها وسيلة للتأثير في الشأن العام.

وعليه، يقتضي تحليل ضعف المشاركة الانتخابية في المغرب الوقوف على دور المؤسسات التمثيلية والأحزاب السياسية في تأطير المواطنين وتعزيز انخراطهم السياسي، ثم بحث العلاقة بين أداء هذه المؤسسات ومستوى الثقة التي تحظى بها، باعتبارها أحد المداخل الأساسية لفهم سلوك المشاركة أو العزوف الانتخابي.

الفقرة الأولى: دور المؤسسات المنتخبة في تجسيد الإرادة الشعبية

تعد المؤسسات المنتخبة الإطار الذي تنتقل من خلاله الإرادة الشعبية من مستوى الاختيار الانتخابي إلى مستوى الممارسة المؤسسية، إذ تتيح الانتخابات للمواطنين اختيار ممثليهم وتفويضهم ممارسة الاختصاصات التي يحددها الدستور والقانون. وفي هذا السياق، يحتل البرلمان مكانة مركزية باعتباره مؤسسة تمثيلية تضطلع بوظائف التشريع ومراقبة عمل الحكومة وتقييم السياسات العمومية، بما يجعله إحدى أهم القنوات التي تتجسد من خلالها الإرادة الشعبية داخل النظام السياسي.

ويقوم البرلمان المغربي، وفق البناء الدستوري، على غرفتين هما مجلس النواب ومجلس المستشارين، بما يعكس تعدد مستويات التمثيل داخل المؤسسة التشريعية. ولا تقتصر أهمية التمثيل البرلماني على عملية انتخاب الأعضاء، وإنما تمتد إلى مدى قدرتهم على التعبير عن مصالح

⁹ يونس المتوكل شروط النزاهة الانتخابية بين تقدير المشرع ورقابة القاضي الدستوري، مجلة ابن خلدون للدراسات القانونية والاقتصادية والاجتماعية العدد 16 يونيو 2026 ص 5.

¹⁰ ثروت بدوي، النظم السياسية: القانون الدستوري والنظرية العامة للنظم السياسية، (القاهرة: دار النهضة العربية، 1995)، ص. 218.



المواطنين وممارسة الاختصاصات المخولة لهم بكفاءة ومسؤولية. ومن ثم، فإن العلاقة بين الناخب والمؤسسة المنتخبة لا تنتهي بمجرد إعلان النتائج، بل تستمر من خلال متابعة أداء الممثلين ومساءلتهم وربط ممارسة التفويض الانتخابي بمبدأ المسؤولية السياسية¹¹.

وفي هذا الإطار، تضطلع الأحزاب السياسية بدور أساسي في تنظيم المشاركة السياسية وتأطير المواطنين، إذ تشكل إحدى الوسائط الرئيسية التي تربط المجتمع بالمؤسسات المنتخبة. فالأحزاب لا تؤدي وظيفة انتخابية تقتصر على تقديم المرشحين، وإنما تساهم في تأطير المواطنين وتكوينهم السياسي والتعبير عن مصالحهم والمشاركة في إعداد البرامج والسياسات العامة. ومن ثم، فإن طبيعة أداء الأحزاب وقدرتها على الاضطلاع بوظيفة التأطير والوساطة السياسية يمكن أن تؤثر في علاقة المواطن بالعملية الانتخابية وفي نظرته إلى جدوى المشاركة فيها.

وتتأسس العلاقة بين الناخب والمؤسسة المنتخبة، من الناحية السياسية والمؤسسية، على فكرة التمثيل؛ فالناخب يمنح صوته على أساس اختيار ممثلين يتولى كل منهم التعبير عن جزء من الإرادة الشعبية داخل المؤسسة المنتخبة. غير أن فعالية هذا التمثيل لا تتحدد فقط بوجود التفويض الانتخابي، وإنما ترتبط أيضاً بمدى استمرار التواصل بين الممثل والناخب، ومدى استجابة المؤسسات للقضايا والانشغالات التي تشكل محور اهتمام المواطنين. وكلما اتسعت الفجوة بين الانتظارات التي يعبر عنها الناخبون وبين أداء المؤسسات المنتخبة، أمكن أن تتأثر صورة التمثيلية السياسية في نظر المواطنين.

ومن هنا تبرز المسألة السياسية باعتبارها عنصراً مكملاً للتمثيلية الديمقراطية، إذ تتيح للمواطنين، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، تقييم أداء ممثليهم ومؤسساتهم، كما تجعل ممارسة السلطة مرتبطة بمبدأ المسؤولية. وتساهم آليات الرقابة البرلمانية، والشفافية، والتواصل المؤسساتي، والانتخابات الدورية في تكريس هذه العلاقة بين التمثيلية والمسألة. ولا تكتسب المشاركة الانتخابية معناها الكامل إلا عندما يشعر المواطن بأن صوته يفضي إلى تمثيل قابل للتقييم والمسألة¹².

وبذلك، فإن دور المؤسسات المنتخبة في تجسيد الإرادة الشعبية لا يقاس فقط بكونها نتاجاً لعملية انتخابية، وإنما كذلك بقدرتها على الحفاظ على الصلة بين الناخب والمؤسسة بعد انتهاء الاقتراع. وتكتسب هذه المسألة أهمية خاصة في دراسة ضعف المشاركة الانتخابية، لأن العلاقة بين جودة التمثيلية، وفعالية المسألة، وثقة المواطن في المؤسسات يمكن أن تشكل أحد المداخل الأساسية لفهم مدى استمرار انخراط المواطن في العملية السياسية والانتخابية.

الفقرة الثانية: الثقة في المؤسسات التمثيلية كمدخل للمشاركة الانتخابية

تعد الثقة في المؤسسات السياسية أحد المفاهيم الأساسية في دراسة العلاقة بين المواطن والنظام السياسي، لما لها من صلة بمستوى قبول المؤسسات وشرعيتها في نظر المواطنين. ويُقصد بالثقة السياسية، بوجه عام، درجة اعتقاد المواطن بأن المؤسسات والفاعلين السياسيين يؤدون وظائفهم بصورة تستجيب للقواعد والانتظارات المرتبطة بممارسة السلطة العامة. أما الثقة المؤسسية، فتتجسّد بصورة أكثر تحديداً إلى تقييم المواطنين للمؤسسات القائمة، ومدى اعتقادهم بقدرتها على أداء وظائفها بكفاءة ونزاهة وتمثيل مصالحهم. وفي الحالة المغربية، تكتسب الثقة في المؤسسات التمثيلية أهمية خاصة بالنظر إلى موقع البرلمان والأحزاب السياسية في عملية التمثيل والتأطير والمشاركة السياسية¹³.

¹¹ عبد الله حداد، التحولات الدستورية والمؤسسات السياسية بالمغرب: دراسة في ظل الوثيقة الدستورية الجديدة لعام 2011، (الرباط: منشورات جمعية البحوث والدراسات القانونية والسياسية، 2014)، ص. 112-115.

¹² عبد الغني عبيزة، البرلمان المغربي والمسؤولية السياسية للحكومة، الطبعة الثانية، (الرباط: دار القلم، 2019)، ص. 21-25.

¹³ عبد الحفيظ إدمينو، "أزمة الثقة في المؤسسات التمثيلية بالمغرب وسؤال الفعالية"، المحلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية (REMALD)، العدد 152، 2020، ص. 45-48.



ولا تتشكل الثقة في المؤسسات بصورة تلقائية، وإنما تتأثر بمجموعة من العوامل المتداخلة، من بينها أداء المؤسسات وفعاليتها، ومدى الاستجابة لمطالب المواطنين، والشفافية، والنزاهة، والمساءلة، وجودة الخدمات والسياسات العمومية، فضلاً عن طبيعة التواصل بين المؤسسات والمجتمع. كما يمكن أن تتأثر الثقة بتجربة المواطن السياسية ومدى شعوره بأن المؤسسات المنتخبة تعبر فعلاً عن مصالحه وتستجيب لتطلعاته. ومن ثم، فإن الثقة لا ترتبط فقط بالبنية القانونية للمؤسسات، وإنما تتأثر كذلك بكيفية اشتغالها وبالنتائج التي تحققها في الواقع.

ومن الناحية النظرية، يمكن افتراض وجود علاقة بين مستوى الثقة في المؤسسات والاستعداد للمشاركة في الانتخابات؛ فالمواطن الذي يرى في الانتخابات وسيلة فعالة للتأثير في اختيار ممثليه وتحديد المؤسسات قد يكون أكثر استعداداً للانخراط فيها، بينما قد يؤدي ضعف الثقة في جدوى العملية الانتخابية أو في المؤسسات المنبثقة عنها إلى انخفاض الحافز على المشاركة. ويستند هذا التصور إلى أن المشاركة الانتخابية لا ترتبط فقط بوجود الحق القانوني في التصويت، وإنما كذلك بإدراك المواطن لقيمة هذا الحق وفعالية ممارسته.

غير أن العلاقة بين الثقة والمشاركة الانتخابية لا ينبغي أن تفهم باعتبارها علاقة سببية وحيدة الاتجاه. فضعف المشاركة قد يكون مرتبطاً أيضاً بعوامل أخرى، سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية، مثل ضعف الاهتمام بالشأن العام، أو محدودية جاذبية البرامج الانتخابية، أو ضعف الانخراط الحزبي، أو الاعتبارات المرتبطة بالفئات العمرية والمستوى التعليمي والمجال الجغرافي. كما أن العلاقة قد تكون متبادلة؛ إذ يمكن أن يؤدي ضعف المشاركة إلى إضعاف الصلة بين المواطن والمؤسسات، كما يمكن لتراجع الثقة أن يؤثر في قرار المواطن بالمشاركة¹⁴.

وعليه، فإن التساؤل حول أثر الثقة في المؤسسات التمثيلية على المشاركة الانتخابية لا يستقيم مع افتراض أن العزوف الانتخابي هو بالضرورة نتيجة مباشرة لتراجع الثقة، وإنما يقتضي البحث في مدى أهمية هذا العامل مقارنة بالعوامل الأخرى. وتكتسي هذه المسألة أهمية خاصة في الحالة المغربية، إذ تسمح بدراسة ما إذا كان ضعف المشاركة الانتخابية يعكس بالفعل تراجعاً في الثقة بالمؤسسات التمثيلية، أم أنه يمثل نتيجة لتفاعل مجموعة من المحددات المختلفة. ومن ثم، فإن تحديد طبيعة هذه العلاقة يشكل مدخلاً أساسياً لفهم دلالات المشاركة الانتخابية في المغرب، ولا سيما في ضوء الانتخابات التشريعية لسنة 2026.

المبحث الثاني: ضعف المشاركة الانتخابية في المغرب وإشكالية الثقة المؤسساتية

إذا كان الإطار الدستوري والقانوني قد كرس الحق في المشاركة الانتخابية ووضع مجموعة من القواعد والضمانات المنظمة لممارسته، فإن واقع الممارسة يكشف عن تفاوت في مستويات الإقبال على العملية الانتخابية، بما يثير تساؤلات حول العوامل التي تقف وراء ضعف المشاركة ودلالاتها السياسية والمؤسساتية. ولا يمكن فهم هذه الظاهرة من خلال المعطيات الكمية المتعلقة بنسب التصويت وحدها، وإنما يقتضي الأمر تحليل السياق الذي تتم فيه المشاركة، وطبيعة العلاقة القائمة بين المواطنين والمؤسسات التمثيلية.

وفي هذا السياق، تبرز الثقة المؤسساتية باعتبارها أحد المداخل الممكنة لتفسير ضعف المشاركة الانتخابية، بالنظر إلى ما يمكن أن تؤديه من دور في تشكيل تصور المواطن لجدوى المشاركة ولقدرة المؤسسات المنتخبة على تمثيل مصالحه والاستجابة لتطلعاته. غير أن اعتبار الثقة عاملاً مفسراً للمشاركة لا يعني اختزال الظاهرة فيها، إذ تتداخل معها عوامل سياسية واجتماعية واقتصادية ومؤسسية متعددة¹⁵.

¹⁴ أحمد نعيم، "المشاركة السياسية والعزوف الانتخابي في المغرب: دراسة في العوامل السوسيو-ثقافية والسياسية"، المجلة المغربية للسياسات العمومية، المجلد 12، العدد 3، 2021، ص. 88-93.

¹⁵ حسن طارق، السياسة والانتخابات بالمغرب: في نقد أزمة التمثيلية، الطبعة الأولى، (الرابط: منشورات المجلة التنسيقية للسياسات العمومية، 2015)، ص. 142-146.



وانطلاقاً من ذلك، يركز هذا المبحث على تحليل واقع المشاركة الانتخابية في المغرب في ضوء الانتخابات التشريعية لسنة 2026، والوقوف على دلالات مستوياتها والعوامل المرتبطة بها، قبل بحث طبيعة العلاقة بين ضعف المشاركة ومستوى الثقة في المؤسسات التمثيلية، وصولاً إلى مناقشة السبل القانونية والمؤسسية الممكنة لتعزيز هذه الثقة ودعم الانخراط في العملية الانتخابية.

المطلب الأول: واقع المشاركة الانتخابية في ضوء انتخابات 2026

شكل تحليل واقع المشاركة الانتخابية مدخلاً أساسياً لفهم التحولات التي تعرفها الممارسة السياسية في المغرب، إذ تسمح مؤشرات الإقبال على التصويت برصد مستوى انخراط المواطنين في العملية الانتخابية وتحديد الاتجاهات العامة للمشاركة. ولا تكتسب هذه المؤشرات أهميتها من قيمتها الرقمية فحسب، وإنما من دلالاتها المرتبطة بمستوى الارتباط بالمؤسسات التمثيلية ومدى فاعلية العملية الانتخابية في تعبئة المواطنين.

وتكتسي الانتخابات التشريعية لسنة 2026 أهمية خاصة في هذا السياق، باعتبارها أحدث استحقاق تشريعي يمكن من خلاله الوقوف على اتجاهات المشاركة الانتخابية ومقارنتها بالاستحقاقات السابقة. كما يتيح تحليل المعطيات المتعلقة بنسبة المشاركة وتوزيعها بين مختلف الفئات والمجالات الترابية طرح تساؤلات حول طبيعة العوامل التي قد تفسر تفاوت مستويات الإقبال على التصويت، ومدى ارتباط ذلك بمستوى الثقة في المؤسسات التمثيلية.¹⁶

وعليه، سيتم من خلال هذا المطلب أولاً رصد تطور المشاركة الانتخابية في المغرب وتحليل معطيات الانتخابات التشريعية لسنة 2026، قبل الوقوف على الدلالات السياسية والمؤسسية لضعف المشاركة، بما يسمح بتمهيد البحث في العلاقة بين مستويات المشاركة والثقة في المؤسسات التمثيلية.

الفقرة الأولى: تطور المشاركة الانتخابية في المغرب

عرفت المشاركة الانتخابية في المغرب، خلال العقود الأخيرة، تحولات ملحوظة من حيث مستويات الإقبال على الانتخابات التشريعية، بما يعكس تذبذباً في سلوك المشاركة الانتخابية من استحقاق إلى آخر. فقد بلغت نسبة المشاركة في الانتخابات التشريعية لسنة 2011 حوالي 45.40%، قبل أن تراجع إلى 42.27% سنة 2016، ثم ارتفعت بشكل ملحوظ في انتخابات سنة 2021، حيث بلغت 50.86% وفق المعطيات التي أوردتها وزارة الداخلية عند إعلان النتائج المؤقتة للانتخابات. أما الانتخابات التشريعية التي جرت في 23 شتنبر 2026، فقد سجلت نسبة مشاركة بلغت 38.02% في المعطى الأولي المعلن عقب إغلاق مكاتب التصويت، قبل أن تعلن وزارة الداخلية لاحقاً نسبة 38.08% عند تقديم النتائج العامة النهائية.¹⁷

وتكشف هذه المعطيات عن مسار غير مستقر للمشاركة الانتخابية؛ فبعد ارتفاعها من 42.27% سنة 2016 إلى 50.86% سنة 2021، عادت إلى الانخفاض في انتخابات 2026 إلى ما يزيد قليلاً عن 38%. وبالمقارنة مع انتخابات 2021، يمثل ذلك تراجعاً يقارب 12.8 نقطة مئوية، في حين يقل مستوى المشاركة المسجل سنة 2026 عن نظيره سنة 2016 بنحو 4.2 نقاط مئوية، وعن مستوى سنة 2011 بنحو 7.3 نقاط مئوية. ويكتسي هذا التطور أهمية خاصة بالنظر إلى أن الانتخابات التشريعية تمثل إحدى أهم آليات تشكيل المؤسسة النيابية وتحديد التمثيلية السياسية.¹⁸

¹⁶ محمد البكاري ولطيفة البوحسيني، "قراءة في الدلالات السياسية لنسبة المشاركة في اقتراع 2026 وسؤال الشرعية التمثيلية"، مركز الأبحاث والسياسات العمومية (صوت المغرب)، الرباط، سبتمبر 2026، ص. 3-5.

¹⁷ المملكة المغربية، وزارة الداخلية، التقارير الإحصائية الرسمية للانتخابات التشريعية العامة لأعوام (2011، 2016، 2021)؛ وينظر أيضاً: البلاغ الرسمي لوزير الداخلية بشأن النتائج العامة النهائية للانتخابات التشريعية لـ 23 شتنبر 2026، الرباط، سبتمبر 2026.

¹⁸ حمد مصطفى القباچ، السلوك الانتخابي والمواطنة في المغرب: دراسة تحليلية للمسار التشريعي، (الدار البيضاء: المركز الثقافي للكتاب، 2022)، ص. 175-179. (مع تحديث الهامش لبيان معطيات بلاغ وزارة الداخلية لعام 2026 المكمل للسلسلة الزمنية).



وإذا تم توسيع المنظور الزمني إلى ما قبل دستور 2011، فإن الاتجاه العام يكشف بدوره عن تقلبات مهمة؛ فقد سجلت الانتخابات التشريعية لسنة 2007 نسبة مشاركة في حدود 37%، قبل أن ترتفع إلى 45.4% في 2011. وتظهر بيانات الاتحاد البرلماني الدولي أن انتخابات 2011 شهدت مشاركة 6,117,847 ناخباً من أصل الهيئة الناجبة المسجلة آنذاك، وهو ما يعادل 45.4%.

ولا تقتصر دلالة هذه الأرقام على المستوى الوطني، إذ تكشف انتخابات 2026 عن تفاوتات محلية واضحة في معدلات المشاركة. فقد سجلت جهة العيون-الساقية الحمراء نسبة مشاركة بلغت 77%، مقابل 53.48% في جهة كلميم-وادي نون و 61% في جهة الداخلة-وادي الذهب، في حين بلغ المعدل الوطني 38.08%. ويؤكد هذا التفاوت أن ظاهرة المشاركة الانتخابية لا تتخذ نمطاً موحداً على المستوى الوطني، وأن تحليلها يقتضي مراعاة الخصوصيات المحلية والاجتماعية والسياسية لمختلف المناطق.

ومن جهة أخرى، بلغ عدد المسجلين في اللوائح الانتخابية العامة، بعد حصرها في 10 يوليوز 2026، 15,801,162 ناخباً، من بينهم 54% من الرجال و 46% من النساء، مع تفاوت في توزيع الهيئة الناجبة حسب الوسط والفئات العمرية. وتسمح هذه المعطيات بوضع نسبة المشاركة في سياقها الديمغرافي والمؤسسي، بدل التعامل معها باعتبارها مجرد رقم منفصل عن حجم الهيئة الناجبة وتركيبها. وبناء على ذلك، فإن تطور المشاركة الانتخابية في المغرب لا يعكس مساراً خطياً نحو الارتفاع أو الانخفاض، وإنما يكشف عن تذبذب واضح بين مختلف الاستحقاقات الانتخابية. ويطرح الانخفاض المسجل في انتخابات 2026، مقارنة بالاستحقاق السابق، سؤالاً أساسياً حول دلالات هذا التراجع والعوامل التي يمكن أن تفسره. غير أن الإجابة عن هذا السؤال تقتضي تجاوز المعطى الكمي والانتقال إلى بحث العوامل السياسية والمؤسسية المرتبطة بالمشاركة، وفي مقدمتها مستوى الثقة في المؤسسات التمثيلية¹⁹.

الفقرة الثانية: دلالات ضعف المشاركة الانتخابية

لا تكتسب مستويات المشاركة الانتخابية دلالتها من بعدها الكمي فحسب، وإنما تطرح، بالنظر إلى انخفاضها في بعض الاستحقاقات، مجموعة من الأسئلة حول طبيعة العلاقة القائمة بين المواطن والعملية الانتخابية والمؤسسات المنبثقة عنها. فالمشاركة الانتخابية تمثل إحدى القنوات الأساسية للتعبير عن الإرادة السياسية، ولذلك فإن تراجع الإقبال على التصويت يمكن أن يعكس، من الناحية السياسية، وجود مسافة بين جزء من المواطنين وبين العملية الانتخابية، أو محدودية قدرتها على استقطابهم وإقناعهم بأهمية المشاركة فيها. غير أن هذا التراجع لا يمكن تفسيره بصورة منفردة أو اختزاله في دلالة سياسية واحدة.

ويطرح ضعف المشاركة، في هذا السياق، مسألة التمييز بين العزوف عن الانتخابات والعزوف عن السياسة. فقد يمتنع المواطن عن التصويت لأسباب مرتبطة بتقييمه للانتخابات أو للمرشحين أو للأحزاب السياسية، دون أن يعني ذلك بالضرورة انقطاعه عن المجال السياسي بصورة عامة. فقد تتخذ المشاركة السياسية أشكالاً أخرى خارج الإطار الانتخابي²⁰، من قبيل التعبير عن الرأي، والمشاركة في النقاش العمومي، والانخراط في المجتمع المدني، أو استخدام الوسائط الرقمية للتعبير والمطالبة. ومن ثم، فإن عدم المشاركة في الانتخابات لا يكفي وحده لإثبات وجود عزوف عام عن السياسة، وإنما ينبغي وضعه ضمن منظومة أوسع من مؤشرات المشاركة السياسية.

ومن جهة أخرى، يمكن أن يُنظر إلى ضعف المشاركة باعتباره مؤشراً محتملاً على وجود أزمة ثقة في المؤسسات التمثيلية، خاصة عندما يقترن بتصورات سلبية حول فعالية المؤسسات المنتخبة أو قدرة الانتخابات على إحداث تغيير ملموس في السياسات العامة. فالمواطن الذي لا يرى في صوته وسيلة مؤثرة في اختيار ممثليه أو في توجيه السياسات العامة قد يكون أقل استعداداً للمشاركة في العملية الانتخابية.

¹⁹ محمد مرجان، سوسيولوجيا السلوك الانتخابي بالمغرب: آليات الدينامية وتحولات المشاركة، الطبعة الأولى، (الرباط: منشورات معهد الدراسات السوسيولوجية، 2018)، ص. 204-208.

²⁰ محمد طوزي، الملكية والسياسة في المغرب: تحولات الحقل السياسي وسؤال التمثيلية، الطبعة الأولى، (الدار البيضاء: نشر الفنك، 2019)، ص. 215-218.



غير أن هذه العلاقة تظل علاقة تحتاج إلى التحقق، إذ لا تسمح معدلات المشاركة وحدها بإثبات أن تراجع الثقة هو السبب المباشر في انخفاضها.

كما أن ضعف المشاركة الانتخابية قد يرتبط بعوامل أخرى لا تقل أهمية، من بينها طبيعة المنافسة الانتخابية، ومدى جاذبية البرامج والمرشحين، ومستوى الاهتمام بالشأن العام، والعوامل الاجتماعية والديمقراطية، والمستوى التعليمي، والسن، والمجال الجغرافي، فضلاً عن طبيعة العلاقة التي تربط المواطن بالأحزاب السياسية. وقد تتداخل هذه العوامل فيما بينها بحيث يصعب تحديد أثر مستقل لكل واحد منها. ولذلك فإن مقارنة الظاهرة من زاوية الثقة المؤسساتية ينبغي أن تتم ضمن إطار تحليلي متعدد الأبعاد، بدل افتراض علاقة سببية مباشرة بين ضعف الثقة والعزوف الانتخابي²¹.

ويكتسي هذا التمييز أهمية خاصة عند قراءة نتائج الانتخابات التشريعية لسنة 2026؛ فالتراجع المسجل في نسبة المشاركة مقارنة بالاستحقاق السابق يمثل معطى انتخابياً يستحق التحليل، لكنه لا يشكل، في حد ذاته، دليلاً كافياً على تراجع الثقة في المؤسسات التمثيلية. وإنما يمكن اعتباره مؤشراً يستدعي البحث في العلاقة بين المشاركة والثقة، من خلال الاستناد إلى المعطيات المتعلقة باتجاهات الرأي العام، ومستويات الثقة في المؤسسات والأحزاب، وتجارب المواطنين وتصوراتهم تجاه العملية الانتخابية.

وعليه، فإن الدلالة الأساسية لضعف المشاركة الانتخابية لا تكمن في اعتبارها دليلاً تلقائياً على أزمة ثقة، وإنما في كونها تطرح سؤالاً حول مدى قدرة المؤسسات التمثيلية والأحزاب السياسية والعملية الانتخابية على الحفاظ على ارتباط المواطنين بالمجال السياسي. ومن هذا المنطلق، يصبح تحليل مستوى الثقة في المؤسسات التمثيلية خطوة ضرورية لفهم ما إذا كان ضعف المشاركة يعكس بالفعل تراجعاً في الثقة، أم أنه يرتبط أساساً بعوامل أخرى، أو بتفاعل مجموعة من المحددات السياسية والاجتماعية والمؤسساتية²².

المطلب الثاني: الثقة في المؤسسات التمثيلية وآفاق تعزيز المشاركة

يكشف استقراء واقع المشاركة الانتخابية في المغرب أن تفسير مستويات الإقبال على التصويت يقتضي تجاوز القراءة الكمية للنتائج الانتخابية، والبحث في طبيعة العلاقة التي تربط المواطن بالمؤسسات التمثيلية. وفي هذا السياق، تبرز الثقة المؤسساتية باعتبارها أحد العناصر التي يمكن أن تسهم في تفسير اتجاهات المشاركة، بالنظر إلى ارتباطها بتصوّر المواطن لمدى فعالية المؤسسات المنتخبة وقدرتها على تمثيل مصالحه والاستجابة لتطلعاته.

غير أن بناء علاقة أكثر ثقة بين المواطن والمؤسسات لا يرتبط بالمشاركة الانتخابية وحدها، وإنما يتأثر أيضاً بمستوى أداء المؤسسات، وفعالية آليات المساءلة، وشفافية العمل السياسي، وقدرة الأحزاب والمؤسسات المنتخبة على تأطير المواطنين والتواصل معهم²³. ومن ثم، فإن تعزيز المشاركة الانتخابية يقتضي النظر في مجموعة من المداخل القانونية والمؤسساتية والسياسية التي يمكن أن تسهم في تقوية الصلة بين المواطن ومؤسسات التمثيل.

وانطلاقاً من ذلك، يتناول هذا المطلب، من جهة أولى، مستوى الثقة في المؤسسات التمثيلية وعلاقته بالمشاركة الانتخابية، من خلال تحليل المعطيات والدراسات ذات الصلة، ومن جهة ثانية، آفاق تعزيز الثقة والمشاركة عبر بحث سبل تطوير الإطار القانوني والمؤسسي وآليات التأطير والمساءلة والتواصل، بما يعزز انخراط المواطنين في العملية السياسية والانتخابية.

²¹ Marc Hooghe, Voter Turnout and the Interplay of Institutional Trust and Socio-Demographic Variables, (Oxford: Oxford University Press, 2018), pp. 143-147

²² David Easton, A Systems Analysis of Political Life, (New York : John Wiley & Sons, 1965), pp. 273-278

²³ رشيد السعيد، "الاتصال المؤسساتي وأزمة الوساطة الحزبية بالمغرب: دراسة في آليات بناء الثقة السياسية"، المجلة المغربية للسياسات العمومية، المجلد 14، العدد 2، 2023، ص. 74-71



الفقرة الأولى: حدود العلاقة بين الثقة المؤسساتية والمشاركة الانتخابية

لا يمكن فهم العلاقة بين الثقة المؤسساتية والمشاركة الانتخابية باعتبارها علاقة سببية مباشرة، إذ إن قرار المواطن بالمشاركة في الانتخابات يتشكل في ظل مجموعة من الاعتبارات السياسية والاجتماعية والمؤسساتية المتداخلة. فالثقة في المؤسسات قد تشكل أحد العوامل التي تؤثر في استعداد المواطن للمشاركة، خاصة عندما ينظر إلى المؤسسات المنتخبة باعتبارها قادرة على تمثيل مصالحه والاستجابة لتطلعاته، غير أن انخفاض مستوى الثقة لا يعني بالضرورة أن المواطن سيتجه إلى العزوف عن التصويت، كما أن المشاركة في الانتخابات لا تعني بالضرورة وجود مستوى مرتفع من الثقة في المؤسسات.

وتبرز أهمية هذا التمييز عند محاولة تفسير ضعف المشاركة الانتخابية في المغرب، إذ ينبغي التساؤل عما إذا كان الامتناع عن التصويت يعكس فعلاً موقفاً سلبياً من المؤسسات التمثيلية، أم أنه يرتبط بعوامل أخرى، مثل ضعف الاهتمام بالسياسة، أو محدودية جاذبية البرامج الانتخابية، أو عدم الاقتناع بقدرة الانتخابات على إحداث تغيير ملموس، أو عوامل اجتماعية وديمقراطية واقتصادية تؤثر في السلوك الانتخابي. ومن ثم، فإن انخفاض المشاركة يمثل معطى يحتاج إلى تفسير، وليس دليلاً قاطعاً بذاته على وجود أزمة ثقة²⁴.

وتزداد أهمية هذا التمييز بالنظر إلى أن الثقة في المؤسسات التمثيلية ليست بالضرورة متجانسة. فقد تختلف درجة ثقة المواطنين في البرلمان عن درجة ثقتهم في الأحزاب السياسية أو في الحكومة، الأمر الذي يجعل استعمال مفهوم «الثقة في المؤسسات» بصورة عامة قد يخفي تفاوتات مهمة. وتؤكد نتائج الباروميتر العربي في المغرب هذا التفاوت؛ ففي دورة 2023-2024، بلغت نسبة من عبروا عن ثقة كبيرة أو كبيرة جداً في البرلمان 38%، بينما بلغت الثقة في الحكومة 33%، وهو ما يبين أن تقييم المواطنين للمؤسسات السياسية لا يتحرك بالضرورة في الاتجاه نفسه²⁵.

ويظهر التفاوت بصورة أوضح عند النظر إلى الثقة في الأحزاب السياسية. فقد أظهرت بيانات الباروميتر العربي في دورة سابقة أن الثقة في الأحزاب السياسية كانت أدنى بكثير من الثقة في البرلمان، وهو ما يشير إلى ضرورة التمييز بين المؤسسة التمثيلية باعتبارها إطاراً دستورياً للتمثيل وبين الأحزاب باعتبارها فاعلاً سياسياً ووسيطاً بين المواطنين والمؤسسات. كما أظهرت بيانات دورة 2016، مثلاً، أن 25% من المغاربة عبروا عن ثقتهم في البرلمان، مقابل 10% فقط بالنسبة إلى الأحزاب السياسية²⁶.

وتقدم هذه المعطيات مؤشراً مهماً على أن ضعف الثقة لا يتخذ صورة واحدة، وأن المواطن قد يميز في تقييمه بين المؤسسة البرلمانية والأحزاب والفاعلين السياسيين. ولذلك، فإن الربط بين ضعف المشاركة الانتخابية والثقة ينبغي أن يأخذ بعين الاعتبار طبيعة المؤسسة محل التقييم، بدل التعامل مع الثقة السياسية باعتبارها موقفاً عاماً موحداً تجاه النظام السياسي بأكمله.

كما ينبغي الحذر من تفسير العلاقة في اتجاه واحد؛ فكما يمكن أن يؤدي ضعف الثقة في المؤسسات أو الأحزاب إلى تقليل الحافز على المشاركة، يمكن أيضاً أن يؤدي ضعف المشاركة السياسية المستمر إلى اتساع المسافة بين المواطنين والمؤسسات المنتخبة، بما يؤثر بدوره في مستويات الثقة. وبذلك يمكن تصور العلاقة باعتبارها علاقة متبادلة ومتعددة العوامل، تتفاعل فيها الثقة مع الأداء المؤسساتي، والتأطير الحزبي، والاهتمام السياسي، والظروف الاجتماعية والاقتصادية، ومدى إدراك المواطن لفعالية صوته الانتخابي.

وعليه، فإن انخفاض المشاركة الانتخابية المسجل في الانتخابات التشريعية لسنة 2026 لا يكفي، بمفرده، لإثبات أن تراجع الثقة في المؤسسات التمثيلية هو السبب المباشر للعزوف. وإنما يشكل هذا الانخفاض مؤشراً يستدعي اختبار العلاقة بين المتغيرين بالاستناد إلى

²⁴ المعهد المغربي لتحليل السياسات (MIPA)، مؤشر الثقة في المؤسسات 2025: تقييم مستويات الثقة السياسية والإدارية بالمغرب، تقرير استراتيجي محكم، الرباط، أكتوبر 2025، ص. 24-28.

²⁵ باروميتر العربي (Arab Baromètre)، تقرير المغرب: الدورة الثامنة 2023-2024 (الآراء حول المؤسسات والسياسات العامة)، شبكة الباروميتر العربي للأبحاث بالتعاون مع المعهد المغربي لتحليل السياسات، الرباط، يونيو 2024، ص. 14-16.

²⁶ نفس المرجع السابق



المعطيات المتعلقة بسلوك الناخبين واتجاهات الرأي العام ومستويات الثقة في المؤسسات والأحزاب. وتكتسي هذه المقاربة أهمية خاصة في تجنب التفسير الأحادي للظاهرة، والانتقال نحو فهم أكثر تركيياً للمشاركة الانتخابية باعتبارها نتاجاً لتفاعل مجموعة من العوامل السياسية والمؤسسية والاجتماعية.

ومن ثم، فإن السؤال العلمي لا ينبغي أن يكون فقط: هل يؤدي ضعف الثقة إلى العزوف الانتخابي؟ وإنما أيضاً: ما موقع الثقة المؤسسية ضمن مجموع العوامل المؤثرة في قرار المواطن بالمشاركة؟ وهو ما يسمح بالانتقال من مجرد افتراض العلاقة بين الثقة والمشاركة إلى بحث حدودها ودلالاتها في الحالة المغربية.

الفقرة الثانية: آفاق تعزيز الثقة والمشاركة الانتخابية

إذا كان ضعف المشاركة الانتخابية يرتبط بمجموعة من العوامل المتداخلة، فإن تعزيز الانخراط في العملية الانتخابية لا يمكن أن يتحقق من خلال معالجة عامل واحد، وإنما يقتضي تطوير البيئة القانونية والمؤسسية والسياسية التي تتم فيها المشاركة. وفي هذا السياق، تمثل شفافية العملية الانتخابية ونزاهتها مدخلاً أساسياً لتعزيز ثقة المواطنين، من خلال ضمان وضوح القواعد المنظمة للانتخابات، وسهولة الولوج إلى المعلومات المتعلقة بالعملية الانتخابية، وفعالية آليات مراقبتها والطعن في نتائجها، بما يعزز إدراك المواطن لسلامة العملية الانتخابية ومصداقيتها.

ويظل تعزيز آليات المساءلة السياسية والمؤسسية من المداخل المهمة لتقوية العلاقة بين المواطن والمؤسسات المنتخبة. فالمشاركة الانتخابية لا تنتهي بمجرد الإدلاء بالصوت، وإنما يفترض أن تمتد إلى إمكانية متابعة أداء الممثلين المنتخبين وتقييمه. ومن ثم، فإن تطوير آليات التواصل والمساءلة والشفافية داخل المؤسسات التمثيلية يمكن أن يساهم في تقليص المسافة بين الناخب وممثلته، ويعزز الشعور بأن الانتخاب لا يشكل مجرد عملية دورية، وإنما بداية لعلاقة تمثيلية قابلة للمتابعة والتقييم²⁷.

كما أن تقوية العلاقة بين الناخب والمؤسسة المنتخبة تقتضي تطوير قنوات التواصل المؤسسي، بما يسمح للمواطن بالاطلاع على عمل ممثليه ومواقفهم ومبادراتهم، ويتيح للمؤسسات بدورها التعرف على انتظارات المواطنين وانشغالهم. وفي هذا الإطار، يمكن للوسائط الرقمية أن توفر إمكانات جديدة للتواصل والتفاعل، شريطة أن يتم توظيفها في إطار مؤسسي منظم يضمن الوصول إلى المعلومة ووضعها واستمراريتها.

وتحتل الأحزاب السياسية موقعاً مهماً في هذا المسار، باعتبارها فاعلاً أساسياً في تأطير المواطنين وتنظيم المشاركة السياسية. ولذلك، فإن تعزيز دورها في التأطير السياسي لا ينبغي أن يقتصر على فترات الحملات الانتخابية، وإنما يتطلب استمرار التواصل مع المواطنين وتقديم برامج واضحة وقابلة للنقاش، وإتاحة فضاءات للمشاركة الداخلية، وتشجيع الانخراط السياسي، خاصة في صفوف الفئات التي تظل بعيدة عن التنظيمات السياسية. فكلما حافظت الأحزاب على حضورها في الحياة العامة خارج المواعيد الانتخابية، أمكن أن تؤدي بصورة أكثر فعالية وظيفة الوساطة بين المجتمع والمؤسسات.

ومن جهة أخرى، فإن تطوير آليات المشاركة السياسية يمكن أن يشكل مدخلاً لتوسيع المشاركة خارج حدود التصويت، من خلال تعزيز الوسائل التي تتيح للمواطنين التعبير عن آرائهم والمساهمة في النقاش العمومي وتتبع السياسات العمومية، بما يكرس مفهوم المشاركة باعتباره ممارسة مستمرة لا تقتصر على يوم الاقتراع. كما يكتسي إشراك الشباب أهمية خاصة في هذا المجال، ليس فقط من خلال تشجيع

²⁷ أمينة المسعودي، البرلمان في المغرب: إشكالية الأداء وآليات الرقابة المؤسسية، الطبعة الأولى، (الرباط: دار الأمان، 2020)، ص. 167-172.



مشاركتهم في الانتخابات²⁸، وإنما أيضاً عبر توسيع حضورهم في الأحزاب والهيئات المنتخبة وفضاءات النقاش العمومي، وتطوير صيغ تشاركية تتلاءم مع طرق تفاعلهم مع المجال السياسي.

ويشكل التواصل المؤسسي مع المواطنين بدوره عنصراً أساسياً في بناء الثقة، إذ لا يمكن للمؤسسات أن تعزز صورتها لدى المواطنين دون توفير معلومات واضحة ومنظمة حول أدائها واختصاصاتها وقراراتها. ومن هنا تبرز أهمية تطوير قنوات التواصل التقليدية والرقمية، وتبسيط المعلومة المؤسسية، وتمكين المواطنين من الوصول إليها بصورة يسيرة، بما يساعد على تجاوز الفجوة المعرفية التي قد تفصل المواطن عن المؤسسات المنتخبة.

وعليه، فإن تعزيز المشاركة الانتخابية في المغرب لا ينبغي أن يُنظر إليه باعتباره مجرد هدف مرتبط برفع نسبة التصويت، وإنما باعتباره مساراً لتقوية العلاقة بين المواطن والمؤسسات التمثيلية. ويتطلب هذا المسار الجمع بين ضمانات النزاهة والشفافية، وفعالية المساءلة، وتحسين أداء المؤسسات، وتحديد وظيفة الأحزاب في التأطير، وتوسيع قنوات المشاركة والتواصل، مع إيلاء اهتمام خاص بإشراك الشباب. وبذلك يصبح تعزيز الثقة المؤسسية نتيجة لتفاعل مجموعة من الإصلاحات والممارسات، وليس مجرد نتيجة مباشرة لتعديل قانوني واحد²⁹.

خاتمة:

يُبرز تحليل إشكالية ضعف المشاركة الانتخابية في المغرب وعلاقتها بالثقة في المؤسسات التمثيلية، في ضوء الانتخابات التشريعية لسنة 2026، أن ظاهرة العزوف الانتخابي تظل متعددة الأبعاد، ويصعب ردها إلى عامل واحد أو تفسيرها بعلاقة سببية مباشرة بين ضعف الثقة وعدم المشاركة. فبالرغم من أن الإطار الدستوري والقانوني المغربي كرس الحق في التصويت والترشح، ووضع مجموعة من القواعد والضمانات المؤطرة للعملية الانتخابية، فإن التكريس القانوني للحق لا يعني بالضرورة ارتفاع مستوى ممارسته الفعلية.

كما يظهر تحليل تطور المشاركة الانتخابية أن مستويات الإقبال على التصويت عرفت تفاوتاً بين الاستحقاقات التشريعية، وأن التراجع المسجل في انتخابات 2026 يثير تساؤلات حول طبيعة العلاقة بين المواطن والعملية الانتخابية والمؤسسات المنتخبة عنها. غير أن هذا التراجع لا يمكن اعتباره، في حد ذاته، دليلاً حاسماً على وجود أزمة ثقة في المؤسسات التمثيلية، إذ تتداخل معه عوامل سياسية واجتماعية وديمقراطية ومؤسسية متعددة، كما أن العزوف عن التصويت لا يعني بالضرورة عزوفاً عاماً عن المجال السياسي.

وفي المقابل، تتيح الثقة المؤسسية فهم جانب مهم من هذه العلاقة، باعتبارها ترتبط بتصور المواطن لمدى فعالية المؤسسات المنتخبة وقدرتها على تمثيل مصالحه والاستجابة لتطلعاته. غير أن هذه الثقة ليست متجانسة، إذ يمكن أن تختلف مستوياتها بين البرلمان والأحزاب السياسية وغيرها من المؤسسات، مما يستدعي عدم التعامل مع مفهوم الثقة السياسية باعتباره موقفاً موحداً لدى المواطنين. ومن ثم، تبدو العلاقة بين الثقة والمشاركة أقرب إلى علاقة متبادلة ومتعددة العوامل، يمكن أن تتأثر بطبيعة أداء المؤسسات وفعالية التمثيلية والمساءلة وفعالية التواصل السياسي، إلى جانب عوامل أخرى مرتبطة بالسياق الاجتماعي والسياسي.

وعلى المستوى القانوني والمؤسسي، تبرز أهمية تعزيز المشاركة الانتخابية من خلال تطوير البيئة التي تمنح للمواطن أسباباً عملية للانخراط في العملية السياسية، بما يشمل تعزيز شفافية العملية الانتخابية ونزاهتها، وتطوير آليات المساءلة، وتقوية الصلة بين الناخب والمؤسسة المنتخبة، وتعزيز وظيفة الأحزاب السياسية في التأطير، وتوسيع قنوات المشاركة السياسية، فضلاً عن تطوير التواصل المؤسسي وإيجاد صيغ أكثر ملائمة لإشراك الشباب في الحياة العامة.

²⁸ المصطفى المرباط، الديمقراطية التشاركية في المغرب: التأسيس الدستوري وتحديات الممارسة الفعلية، الطبعة الأولى، (الرباط: منشورات المركز المغربي للدراسات والبحوث المعاصرة، 2021)، ص. 118-122.

²⁹ عبد الفتاح الفتاحي، الحكامة التواصلية بالمغرب: قنوات الاتصال الرقمي وتحديات تقليص الفجوة المعرفية بين المواطن والمؤسسات التمثيلية، الطبعة الأولى، (الرباط: منشورات معهد الدراسات الإدارية، 2022)، ص. 142-147.



وعليه، فإن مواجهة ضعف المشاركة الانتخابية لا ينبغي أن تنحصر في البحث عن وسائل لرفع نسبة التصويت، وإنما ينبغي أن تتجه نحو تقوية العلاقة بين المواطن والمؤسسات التمثيلية على أساس الثقة والفعالية والمساءلة. فالمشاركة الانتخابية المستدامة لا تتحقق بمجرد ضمان الحق قانونيا، وإنما تتطلب أيضا وجود مؤسسات قادرة على تحويل هذا الحق إلى ممارسة ذات معنى، يشعر من خلالها المواطن بأن مشاركته تمثل وسيلة فعلية للتأثير في الحياة العامة.

وفي ضوء ذلك، تظل إشكالية العلاقة بين المشاركة الانتخابية والثقة في المؤسسات التمثيلية مفتوحة على مزيد من البحث، ولا سيما من خلال الدراسات الميدانية التي يمكن أن تقيس بصورة أكثر دقة دوافع المشاركة والعزوف، وأن تحدد الوزن النسبي للثقة المؤسساتية مقارنة بالعوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية الأخرى. وهو ما من شأنه أن يساهم في الانتقال من تشخيص ظاهرة ضعف المشاركة إلى بناء أسس قانونية ومؤسسية أكثر قدرة على تعزيز المشاركة السياسية وترسيخ التمثيلية الديمقراطية في المغرب.



المراجع والمصادر

أولاً: الوثائق الدستورية والنصوص التشريعية

– دستور المملكة المغربية لسنة 2011.

– القانون التنظيمي رقم 27.11 المتعلق بمجلس النواب (والتعديلات اللاحقة له، بما في ذلك القانون التنظيمي رقم 53.25).

– القانون رقم 57.11 المتعلق باللوائح الانتخابية العامة وعمليات الاستفتاء واستعمال وسائل الاتصال السمعي البصري العمومية خلال الحملات الانتخابية.

ثانياً: المصادر والتقارير الرسمية والإحصائية

– الباروميتر العربي (Arab Baromètre)، تقرير المغرب: الدورة الثامنة 2023-2024 (الآراء حول المؤسسات والسياسات العامة)، شبكة الباروميتر العربي للأبحاث بالتعاون مع المعهد المغربي لتحليل السياسات، الرباط، يونيو 2024.

– المملكة المغربية، وزارة الداخلية، التقارير الإحصائية الرسمية للانتخابات التشريعية العامة لأعوام 2011، 2016، 2021.

– المملكة المغربية، وزارة الداخلية، البلاغ الرسمي لوزير الداخلية بشأن النتائج العامة النهائية للانتخابات التشريعية لـ 23 شتنبر 2026، الرباط، سبتمبر 2026.

– المعهد المغربي لتحليل السياسات (MIPA)، مؤشر الثقة في المؤسسات 2025: تقييم مستويات الثقة السياسية والإدارية بالمغرب، تقرير استراتيجي محكم، الرباط، أكتوبر 2025.

ثالثاً: الكتب باللغة العربية

– أباز، داوود. حق المشاركة في الحياة السياسية، الإسكندرية: منشأة المعارف، دون سنة طبع.

– بدوي، ثروت. النظم السياسية: القانون الدستوري والنظرية العامة للنظم السياسية، القاهرة: دار النهضة العربية، 1995.

– بنحمو، محمد. المؤسسات التمثيلية وسؤال النجاعة الحكامة بالمغرب: دراسة في الأداء والاتصال السياسي، الطبعة الأولى، الرباط: منشورات المركز المغاربي للدراسات الاستراتيجية، 2021.

– حداد، عبد الله. التحولات الدستورية والمؤسسات السياسية بالمغرب: دراسة في ظل الوثيقة الدستورية الجديدة لعام 2011، الرباط: منشورات جمعية البحوث والدراسات القانونية والسياسية، 2014.

– طارق، حسن. السياسة والانتخابات بالمغرب: في نقد أزمة التمثيلية، الطبعة الأولى، الرباط: منشورات المجلة التنسيقية للسياسات العمومية، 2015.

– طوزي، محمد. الملكية والسياسة في المغرب: تحولات الحقل السياسي وسؤال التمثيلية، الطبعة الأولى، الدار البيضاء: نشر الفنك، 2019.

– اعبيزة، عبد الغني. البرلمان المغربي والمسؤولية السياسية للحكومة، الطبعة الثانية، الرباط: دار القلم، 2019.

– الفاتحي، عبد الفتاح. الحكامة التواصلية بالمغرب: قنوات الاتصال الرقمي وتحديات تقليص الفجوة المعرفية بين المواطن والمؤسسات التمثيلية، الطبعة الأولى، الرباط: منشورات معهد الدراسات الإدارية، 2022.



– القباح، محمد مصطفى. السلوك الانتخابي والمواطنة في المغرب: دراسة تحليلية للمسار التشريعي، الدار البيضاء: المركز الثقافي للكتاب، 2022.

– ليلة، محمد كامل. القانون الدستوري، القاهرة: دار الفكر العربي، 1971.

– باست منار، محمد. سمات السلوك الانتخابي للطبقة الوسطى بالمغرب، دراسة ميدانية، الرباط: منشورات مركز تكامل للدراسات والأبحاث، دون سنة طبع.

– المسعودي، أمينة. البرلمان في المغرب: إشكالية الأداء وآليات الرقابة المؤسساتية، الطبعة الأولى، الرباط: دار الأمان، 2020.

– المرباط، المصطفى. الديمقراطية التشاركية في المغرب: التأسيس الدستوري وتحديات الممارسة الفعلية، الطبعة الأولى، الرباط: منشورات المركز المغربي للدراسات والبحوث المعاصرة، 2021.

– مرجان، محمد. سوسيولوجيا السلوك الانتخابي بالمغرب: آليات الدينامية وتحولات المشاركة، الطبعة الأولى، الرباط: منشورات معهد الدراسات السوسيولوجية، 2018.

رابعاً: المقالات، المجلات العلمية، والأوراق البحثية

– إدمينو، عبد الحفيظ. "أزمة الثقة في المؤسسات التمثيلية بالمغرب وسؤال الفعالية"، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية (REMALD)، العدد 152، 2020.

– البكاري، محمد، والبوحسيني، لطيفة. "قراءة في الدلالات السياسية لنسبة المشاركة في اقتراع 2026 وسؤال الشرعية التمثيلية"، مركز الأبحاث والسياسات العمومية (صوت المغرب)، الرباط، سبتمبر 2026.

– السعيد، رشيد. "الاتصال المؤسسي وأزمة الوساطة الحزبية بالمغرب: دراسة في آليات بناء الثقة السياسية"، المجلة المغربية للسياسات العمومية، المجلد 14، العدد 2، 2023.

– المتوكل، يونس. "شروط النزاهة الانتخابية بين تقدير المشرع ورقابة القاضي الدستوري"، مجلة ابن خلدون للدراسات القانونية والاقتصادية والاجتماعية، العدد 16، يونيو 2026.

– نعيم، أحمد. "المشاركة السياسية والعزوف الانتخابي في المغرب: دراسة في العوامل السوسيو-ثقافية والسياسية"، المجلة المغربية للسياسات العمومية، المجلد 12، العدد 3، 2021.

خامساً: المراجع باللغات الأجنبية

– Duverger, Maurice. *Institutions politiques et droit constitutionnel*, Paris : Presses Universitaires de France, 1980-1982, 2 vol.

– Easton, David. *A Systems Analysis of Political Life*, New York : John Wiley & Sons, 1965.

– Hooghe, Marc. *Voter Turnout and the Interplay of Institutional Trust and Socio-Demographic Variables*, Oxford : Oxford University Press, 2018.